



اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

الاجتماع السابع والثلاثون

مراكش، المغرب، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت *

التقدم المُحرز نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

المحتويات

- 2 ملخص تنفيذي
- 3 أولاً. مقدمة
- 6 ثانياً. أداء بلدان شمال أفريقيا بالنسبة لهدف التنمية المستدامة الثاني عشر
- 7 1.2. وضع هدف التنمية المستدامة الثاني عشر في شمال أفريقيا
- 7 2.2. تطوّر هدف التنمية المستدامة الثاني عشر على مستوى المؤشرات
- 15 3.2. أدوات السياسة لتحفيز الإنتاج المستدام في شمال أفريقيا
- 16 ثالثاً. دور الشركات، بما فيها الصغرى والمتوسطة، في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني عشر
- 16 1.3. الشركات بما فيها الصغرى والمتوسطة والإنتاج المستدام
- 17 2.3. التحديات والفرص أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد الدائري
- 18 رابعاً. الملاحظات الختامية والتوصيات الخاصة بالسياسات العامة
- 20 المراجع

ملخص تنفيذي

1. قدّمت بلدان شمال أفريقيا أفضل أداء في مجال أهداف تحقيق التنمية المستدامة مقارنة بباقي دول القارة ومناطقها دون الإقليمية، لكن ما يزال أمامها الكثير من التحديات لتتمكن من تحقيق هذه الأهداف كاملة، وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. من ناحية أخرى فقد أثرت أزمات جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وتغيّر المناخ على النمو العالمي الحالي وأعاقت تحقيق خطط التنمية الدولية. وحتى قبل ظهور الجائحة، لم يكن تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ممكناً قبل حلول 2030، لكن هذه الأزمات أظهرت جلياً الحاجة لبناء اقتصادات قادرة على الصمود في المنطقة واعتماد تدابير مناسبة لتحويلها لاقتصادات خضراء.

2. ويدرك صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك شمال أفريقيا، أبعاد أزمة تغير المناخ وأنهم بحاجة إلى توجيه شعوبهم بسرعة نحو تبني إنتاج وأنماط حياة أكثر استدامة. وفي هذا السياق، يُقِيم هذا التقرير التقدّم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الهدف 12، الذي يهدف إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وذلك عبر استخدام أفضل للمواد الأقل ضرراً بالبيئة، وأيضاً من خلال جعل النمو الاقتصادي منفصلاً عن التدهور البيئي وتغير المناخ، وكذا زيادة كفاءة الموارد، وتعزيز الإنتاج وأنماط الحياة المستدامة.

3. ما يزال أداء بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة متواضعاً في ظل التأثيرات البيئية الكبيرة، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والإجهاد المائي، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور التربة الزراعية. وبشكل عام فإن الاتجاه يبدو إيجابياً بالنسبة لبعض الغايات وسلبياً بالنسبة للبعض الآخر، وما تزال هناك تحديات كبيرة، وخاصة في التقليل من كمية الطاقة المستخدمة في الإنتاج. المؤكد أن الوضع العالمي قد ساء كثيراً، لكن تحسنه النسبي يمضي بوتيرة بطيئة.

4. يوضح التحليل الذي قمنا به أن هناك حاجة ماسة إلى التحول الهيكلي نحو استهلاك وإنتاج مُستدامين. وتحتاج عملية الإنتاج إلى التحول دون اللجوء إلى الاستخدام غير المستدام للموارد والانبعاثات، مع إدارة أفضل للمواد والنفائات الخطرة. ويظهر تحليل الانبعاثات الكربونية أن زيادة هذه الانبعاثات مردّها الأساسي النمو السكاني وأن الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد تفوق زيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يستدعي: (1) القيام بإصلاح هيكلي لتحويل أنماط الإنتاج إلى أنماط أقل استهلاكاً للطاقة (التحول من الصناعة إلى الخدمات، على سبيل المثال) و (2) زيادة كفاءة الطاقة في إنتاج السلع والخدمات القائمة، والذي يعني ضمناً الحاجة إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، أو الانتقال الطاقوي.

5. بيّنت الأزمات الحالية وهي جائحة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا وتغيّر المناخ، أهمية تحقيق هدف التنمية المستدامة الـ12 في شمال أفريقيا، وأتاحت فرصة جديدة لهذه المنطقة حتى تنتقل من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري قائم على تقليل النفائات والتلوث بشكل كبير، وعلى تجديد النظم الطبيعية. ويمكن للمقاولات، بما فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة أن تلعب دوراً مهماً في تحويل الإنتاج وتحقيق الهدف 12 في المنطقة عبر تطوير كفاءات في الاقتصاد الدائري، تكون قادرة على إعادة استخدام المنتجات وتدويرها وتحديد الاتجاهات للمشاريع الاقتصادية الدائرية المبتكرة. أما صانعو السياسات فيمكنهم دعم هذا التحول من خلال تشجيع إعادة استخدام المواد وزيادة إنتاجية الموارد عبر إعادة النظر في الحوافز وإيجاد السياسات الملائمة وتوفير التمويل.

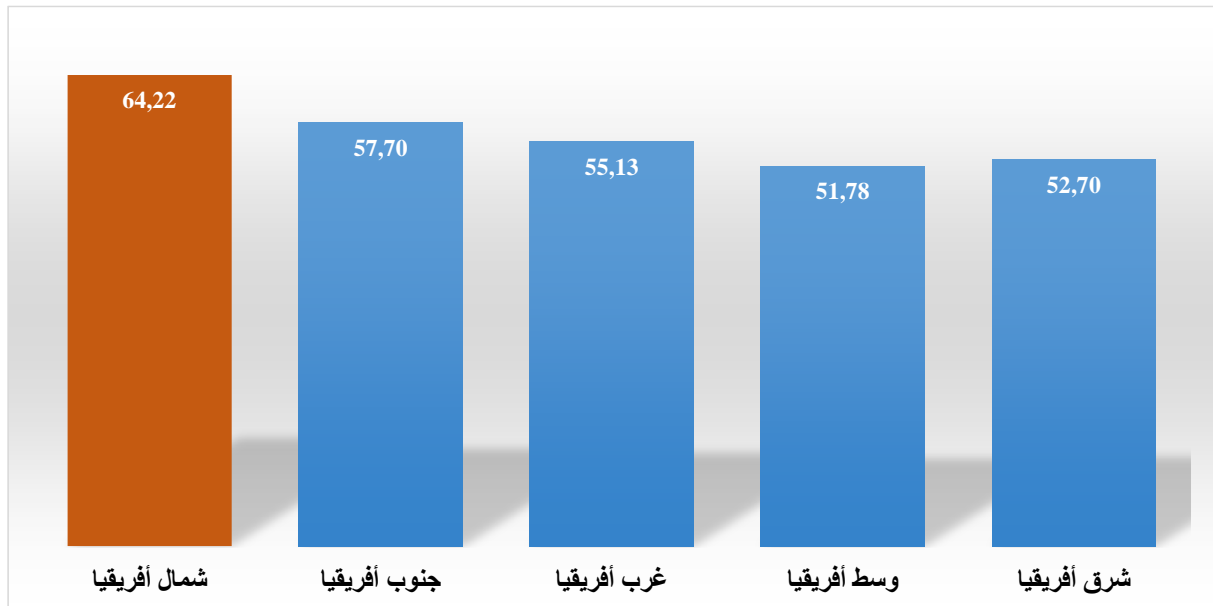
أولاً. مقدمة

6. على الرغم من التقدم المُحرز والجهود التي تبذلها بلدان شمال أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة 2063، ما يزال أمامها العديد من التحديات المهمة، انضافت إليها جائحة كورونا والتأثيرات العالمية للحرب في أوكرانيا وتغير المناخ.

وتعتبر منطقة شمال أفريقيا الأفضل أداءً في القارة حيث حصلت على أعلى درجة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 (الرسم البياني 1). لكن تدابير الإغلاق التي فرضتها الجائحة، والانقطاعات التي شابت العرض والطلب، واضطرابات سلاسل القيمة العالمية، أدت إلى حدوث انتكاسة كبيرة لهذا التقدم. وعلى الصعيد الاقتصادي، انعكس ذلك من خلال انخفاض الإيرادات من الصادرات، والسياحة، والتحويلات المالية، فضلاً عن انخفاض تدفقات رأس المال، وظهور تحديات اجتماعية إضافية مثل زيادة عدم المساواة والفقر والجوع والبطالة بين الشباب.

الشكل 1: متوسط درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب المنطقة في 2022، أفريقيا

المصدر¹: بيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة ل 2022.



7. كشف تقرير أهداف التنمية المستدامة ل 2022 (الجدول 1) أن الجزائر وتونس والمغرب تتصدر الدرجات الإقليمية وتحتل المراكز الثلاثة الأولى (3)، على المستوى القاري والإقليمي الفرعي، بمتوسط درجات يفوق 69 على مقياس من 0 إلى 100 (كلما كانت الدرجات أعلى يكون ذلك أفضل). وعلى المستوى العالمي، احتلت فنلندا (86.5) والدنمارك (85.6) والسويد (85.2) المراتب الثلاث الأولى.

8. تشير النتائج إلى أن بلدان شمال أفريقيا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 4 (التعليم)، الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، الهدف 12 (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة) الهدف 13 (العمل المناخي)، الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف 17 (الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة). لكن ما تزال

¹ ساكس، ج لافورتون، ج كرول، س فولر، ج ويلم (2022). من الأزمة إلى التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق حتى سنة 2030 وما بعدها. تقرير التنمية المستدامة لعام 2022. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

التحديات الحقيقية هي: الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة).

الجدول 1: درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة لشمال أفريقيا، 2022

الترتيب في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2022 (163 دولة في المجموع)	درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2022	الدولة
64	71,5	الجزائر
87	68,7	مصر
-	-	ليبيا
84	69,0	المغرب
132	55,8	موريتانيا
159	49,6	السودان
69	70,7	تونس

المصدر: بيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة، 2022.²

9. بالنسبة للترتيب العالمي، احتلت كل من الجزائر (64) وتونس (69) مرتبة متقدمة من حيث مستوى الدخل من بين 163 دولة تم اختيارها بموجب تقرير 2022. واحتل المغرب (84) ومصر (87) مرتبة متوسطة، بينما احتلت موريتانيا (132) والسودان (159) مراكز متأخرة. ويظهر التقدم في مؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب الدولة، كما تم تحليله في تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022³، تحسناً في أداء الجزائر في ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة وهي (4، 12، 17)، ومصر في أربعة أهداف وهي (6، 10، 12، 13)، والمغرب في ثلاثة أهداف وهي (6، 12، 13)، وتونس في أربعة أهداف وهي (4، 6، 12، 13) وموريتانيا والسودان في هدف واحد وهو (13).

الجدول 2: تطور درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب البلد، شمال أفريقيا

تونس	السودان	المغرب	موريتانيا	مصر	الجزائر	
65,9	46,3	61,9	47,5	64,4	65,1	2006
67,4	47,1	63,7	49,6	65,1	66,8	2010
69,1	48,0	66,5	53,9	66,8	70,1	2015
70,0	49,7	68,5	55,7	67,6	70,5	2019
70,5	49,5	68,8	55,7	68,4	71,5	2020
70,6	49,5	68,9	55,7	68,5	71,5	2021

المصدر: بيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة، 2022.

² يشمل مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2022، 163 دولة.

³ جيفري د، ساكس، جيوم لافورتون، كريستيان كرو، جرابسون فولر، وفين وولم: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022: من الأمانة إلى التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق حتى سنة 2030 وما بعدها، مطبعة جامعة كامبريدج.

10. بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، فقد أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بشدة على منطقة شمال أفريقيا وأدت لزيادة أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة وتقلبها بالإضافة إلى تعطيل سلاسل التوريد. وأضرّت الأزمات العالمية الحالية - كوفيد وأزمة الطاقة وقضية الأمن الغذائي - بالتقدم الطفيف الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يجعل الحاجة إلى تسريع الجهود والإصلاحات من قبل الحكومات اليوم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

11. بالإضافة إلى الجائحة الصحية ومخاطر تغير المناخ، فقد تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلبيًا على أداء بلدان المنطقة، وتؤدي إلى حدوث انتكاسة كبيرة في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنسبة لجميع البلدان بما فيها بلدان شمال أفريقيا. من ناحية أخرى، ما يزال سدّ فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من فيروس كورونا تحديًا كبيرًا يواجه المنطقة، ويحتاج إلى إجراءات ملموسة لحشد تمويل إضافي والقيام بتغييرات منهجية ومبتكرة في التمويل العام والخاص.

12. كما تأثرت خطط تحقيق الهدف 12، الذي يقضي بضمان استهلاك وإنتاج مسؤولان بحلول 2030، بالأزمة الصحية والحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، واللذان تسببتا في حدوث اضطرابات في الإنتاج والاستهلاك على مدار العامين الماضيين. وإلى جانب ترشيد الاستهلاك والإنتاج فإن هذا الهدف يسعى أيضا إلى (1) تحقيق النمو الاقتصادي دون اللجوء للموارد غير المستدامة وكذا الانبعاثات والآثار المضرة بكونك الأرض، و (2) تحسين إدارة المواد والنفايات الخطرة. بعبارة أخرى، يركز الهدف رقم 12 على المفاضلة الدائمة بين رغبات الناس غير المحدودة وقدرة الكوكب المحدودة على تلبيتها، ويجب فهم هذه الحدود جيدًا واحترامها في أنماط الاستهلاك والإنتاج. كما يحتوي هذا الهدف على إحدى عشرة (11) غاية وثلاثة عشر (13) مؤشرًا لإعداد التقارير.

13. يهدف تقرير شمال أفريقيا لعام 2022 حول أهداف التنمية المستدامة إلى تتبع الأداء العالمي للمنطقة في تحقيق خطة عام 2030، مع التركيز على الهدف 12 وخصوصا الشق المتعلق بالإنتاج المسؤول. ويقدم التقرير لمحة شاملة عن التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق هذا الهدف. ونظرًا للدور الكبير الذي تلعبه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والإنتاج في المنطقة، فإن التقرير يوليها اهتمامًا خاصًا. ويقارن أداءها المستدام بأداء الشركات الكبرى (التي تضم 100 موظف أو أكثر)، ويحدد كيفية جعل المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا المقاولات الكبرى تساهم في تحقيق الهدف 12 في المنطقة. وللوصول للهدف 12 في شمال أفريقيا، يتعين على جميع المقاولات، بما فيها الصغرى والمتوسطة، تخضير عملياتها. ويقترح التقرير حلولًا جديدة تمكن من الانتقال نحو أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولان، خصوصا وأن جائحة كوفيد أظهرت ممارسات بيئية جيدة ونفايات أقل تلوثًا، وأن الحرب الروسية الأوكرانية أجبرت البلدان على الانتقال بشكل أسرع نحو الطاقات المتجددة. ويمكن القيام بذلك من خلال فهم أفضل للتأثيرات البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات، سواء تعلق الأمر بدورة حياة المنتج وكيفية تأثرها بالاستخدام داخل أنماط الحياة⁴.

14. ويتكون الجزء المتبقي من هذا التقرير من ثلاثة (3) أقسام. يعرض القسم الأول التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا على طريق تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ويحدد الأدوات السياسية المتاحة لتحفيز الإنتاج المستدام في كل بلد. ويقدم القسم الثاني تحليلًا لدور المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة، في تحقيق الهدف 12، مع التركيز على الإنتاج المستدام، ويعرض التحديات والفرص. أما القسم الثالث فيقدم توصيات وإجراءات تتعلق بالسياسات العامة لتحقيق الهدف 12 في شمال أفريقيا.

ثانياً. أداء بلدان شمال أفريقيا بالنسبة لهدف التنمية المستدامة الثاني عشر

15. إن الغرض من هدف التنمية المستدامة الثاني عشر هو ضمان استهلاك وإنتاج مسؤولين، إضافة إلى (1) تحقيق النمو الاقتصادي دون الاعتماد على الاستخدام غير المستدام للموارد والانبعاثات و (2) تحسين إدارة المواد والنفايات الخطرة. ويهدف إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة عن طريق الحد بشكل كبير من توليد النفايات عبر المنع والحد من استخدامها وإعادة تدويرها بحلول 2030. كما أنه يعزز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والإنتاج المستدام، وأنماط الحياة، وسلوكيات الاستهلاك، فضلاً عن الممارسات التجارية المستدامة للمقاولات والإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الهدف 12 إلى دمج الاستدامة في المشتريات العامة وتعزيز التعاون الدولي في البحث والتطوير الذي يسهل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

16. يمكن للاقتصاد الدائري أن يُسرّع تحقيق هذا الهدف، لأنه مُصمم ليكون بدون نفايات وتلوث، فالمنتجات والمواد تظل قيد الاستخدام، وتوفر النظم الطبيعية التي يتم تجديدها الكثير من الأمل لتسريع تنفيذ خطة عام 2030⁵. كما يُبشر الاقتصاد الدائري بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 6 المتعلق بالطاقة، والهدف 8 المتعلق بالنمو الاقتصادي، والهدف 11 المتعلق بالمدن المستدامة، والهدف 12 المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والهدف 13 المتعلق بتغير المناخ، والهدف 14 الخاص بالمحيطات، والهدف 15 الخاص بالحياة والأرض. وقد اكتسب الاقتصاد الدائري في السنوات الأخيرة، مكانة بارزة كأداة تُقدم حلاً لبعض تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحاً في العالم، ويمكن أن يكون حلاً مهماً لبلدان شمال أفريقيا التي يمكن لها، بمواردها الطبيعية الهائلة وعدد سكانها المتزايد بسرعة، أن تنتقل إلى نموذج تنمية منخفض الانبعاثات ومقاوم للمناخ من خلال اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري. لكن وبالنظر لمشكل التوظيف، فيجب أن يركز النموذج الدائري لبلدان شمال أفريقيا على خلق فرص عمل خضراء.

17. هذا ويتطلب الانتقال من الاقتصاد الخطي الحالي إلى الاقتصاد الدائري تضافر جهود أصحاب المصلحة من جميع القطاعات. ويمكن للشركات بشكل خاص المساهمة في التحول عبر تطوير كفاءات في الاقتصاد الدائري، تكون قادرة على إعادة استخدام المنتجات وتدويرها وتحديد الاتجاهات للمشاريع الاقتصادية الدائرية المبتكرة. أما صانعو السياسات فيمكنهم دعم هذا التحول من خلال تشجيع إعادة استخدام المواد وزيادة إنتاجية الموارد عن طريق إعادة النظر في الحوافز وإيجاد السياسات الملائمة وتوفير التمويل⁶.

18. يكتسب تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد دائري في شمال أفريقيا، أهمية بالغة في ظل الوضع الدولي الحالي وتحديات التنمية. وتُظهر الأبحاث أن الاقتصاد الدائري يوفر 4.5 تريليون دولار من خلال تقليل الهدر وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل⁷. كما سيساعد انتقال دول شمال أفريقيا للاقتصاد الدائري في تقليل الإكراهات البيئية، وتحسين سلامة المواد الخام المستوردة، وزيادة القدرة التنافسية، وتحفيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق وظائف مستدامة وخضراء. من ناحية الاستهلاك، سيوفر ذلك للمستهلكين منتجات مبتكرة أكثر استدامة من شأنها رفع جودة حياتهم وتوفير المال لهم على المدى الطويل.

⁵ <https://www.ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy>.

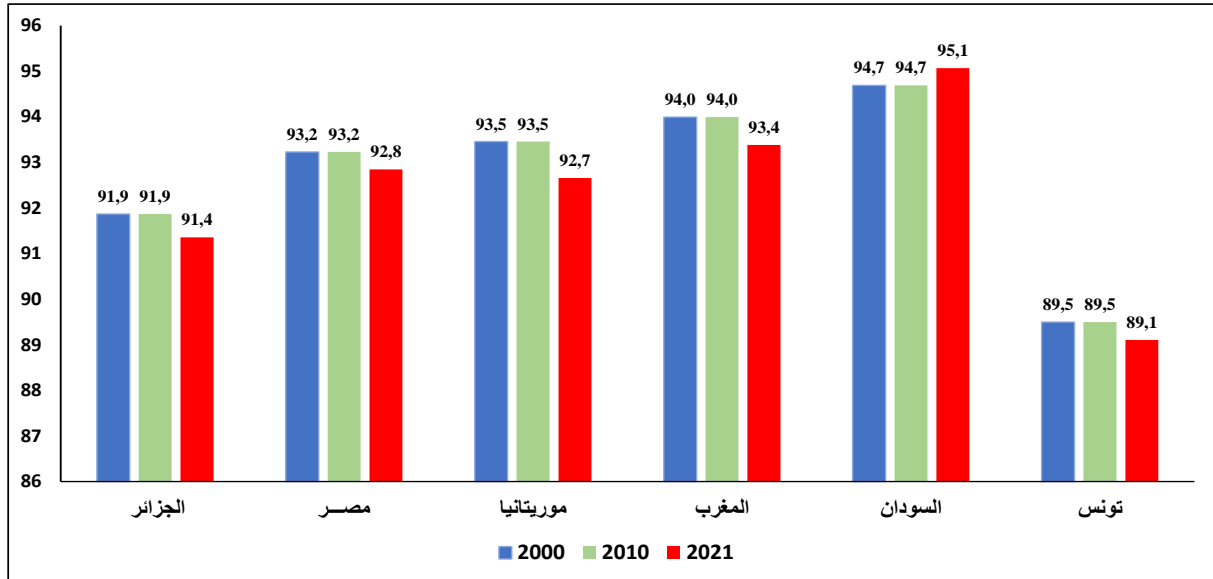
⁶ <https://www.ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy/building-block>

⁷ البرلمان الأوروبي (2020): تقرير حول خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديدة.

1.2. وضع هدف التنمية المستدامة الثاني عشر في شمال أفريقيا

19. وفقاً لمؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير لوحات المعلومات لسنة 2022، فقد كان أداء دول شمال أفريقيا مرضياً نسبياً في ما يتعلق بالهدف 12 مع حصول تطور إيجابي في بعض الغايات وأداء منخفض في البعض الآخر، لكن ما تزال هناك تحديات كبيرة. حيث يسير السودان والمغرب وموريتانيا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على الرغم من التراجع الأخير في موريتانيا والمغرب بسبب الوباء، في حين تحسنت درجات السودان في 2021. كما تتقدم الجزائر ومصر وتونس، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ ومع وجود صعوبات أكبر. وسجلت السودان أفضل أداء في شمال أفريقيا في 2021 حيث حصلت على (95.1 درجة) في حين كانت تونس الأقل نجاحاً ب (89.1 درجة)⁸.

الشكل 2: اتجاه مؤشر هدف التنمية المستدامة الثاني عشر (من 0 إلى 100) حسب الدولة، شمال أفريقيا



المصدر: لوحة معلومات التقدم في أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا.

2.2. تطوّر هدف التنمية المستدامة الثاني عشر على مستوى المؤشرات

20. يصبح تتبع أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيقها تحدياً كبيراً عندما تكون البيانات مفقودة و/أو لا يتم إنتاجها. والهدف الثاني عشر بالذات يعاني من محدودية البيانات الخاصة به، حيث لا تنتجها جميع البلدان. لذلك سنركز في هذا القسم على تحليل المؤشرات الخمسة المتاحة:

- استهلاك المواد المحلي
- الالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة
- المخلفات الخطرة المتولدة أو المعالجة
- سعة الطاقة المتجددة
- دعم الوقود الأحفوري

⁸ يقيس المؤشر/ الدرجات (من 0 إلى 100) التقدم المحرز نحو تحقيق هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة منذ سنة 2000.

21. تحقق الجزائر أداءً جيداً في المؤشرين (2) المتعلقين بالالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة ودعم الوقود الأحفوري وهي في طريقها لتحقيق ذلك. لكن في المقابل، لم يتحسن أدائها في المؤشرين (2) المتعلقين باستهلاك المواد المحلية وسعة الطاقة المتجددة، وستجد صعوبة في تحقيقها بحلول 2030. أما أسوأ أداء لها فهو المرتبط بالنفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة، حيث تجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها. لذلك تحتاج الجزائر إلى تسريع وتيرة الإصلاحات واتخاذ إجراءات حاسمة لتغيير وتقليل الآثار البيئية الناجمة عن نمط الاستهلاك والإنتاج.

22. أما مصر فهي تقوم بأداء جيد وهي تتجه نحو تحقيق الغايات المنشودة، فقد حققت بالفعل الغاية المتعلقة بسعة الطاقة المتجددة وتقدم أداءً جيداً نسبياً في خفض دعم الوقود الأحفوري. كما أحرزت تقدماً جيداً في الالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة. لكن ما زالت تواجه تحديات في مؤشرين متعلقين باستهلاك المواد المحلية والنفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة أثناء عملية الإنتاج. وتحتاج مصر إلى بذل جهود إضافية في هذه المجالات لتسريع الانتقال نحو استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

23. وتواجه ليبيا تحديات مهمة في المؤشرات الخمسة (5)، ومن غير المرجح أن تحقق هذه الغايات بحلول 2030. فأدائها يتراجع في المؤشرات الثلاثة وهي: (1) استهلاك المواد المحلية، (2) النفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة و(3) دعم الوقود الأحفوري. أما بالنسبة للمؤشرين (2) الآخرين، فإن تقدمها بطيء للغاية، خاصة في مؤشر سعة الطاقة المتجددة. وللتغلب على هذه المشاكل والتحديات يجب إيجاد استراتيجيات وبرامج جديدة لتغيير نموذج الإنتاج الليبي وتقليل الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك على البيئة.

24. من جانبها، سجلت موريتانيا أداءً ضعيفاً في أربعة (4) مؤشرات، بل وتراجع في ثلاثة منها وهي: الالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة، والنفايات الخطرة المولدة أو المعالجة ودعم الوقود الأحفوري. كما أن أداء استهلاك المواد المحلية أقل بكثير مما كان يجب أن يكون عليه في 2020، ومن غير المرجح أن يتحقق بحلول عام 2030. أما الجانب الإيجابي الوحيد فهو قيام الدولة، خلال السنوات الأخيرة، بتكثيف جهودها لتحقيق المؤشر المتعلق بسعة الطاقة المتجددة. وتحتاج موريتانيا بدورها إلى تغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك حتى تتمكن من تقليل الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك على البيئة.

25. وبالنسبة للمغرب فقد حقق أداءً جيداً في المؤشر المتعلق بسعة الطاقة المتجددة (تم تحقيقه بالفعل). لكنه أحرز تقدماً ضئيلاً في المؤشرين (2) المتعلقين باستهلاك المواد المحلية والالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة. ومع ذلك، فهو ما زال متأخراً في تحقيق غايات 2022، ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغايات المنشودة بحلول 2030. في المقابل، يتراجع أداء المغرب في المؤشرين المتبقيين (2)، وهما النفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة ودعم الوقود الأحفوري. وكما هو الحال بالنسبة لبلدان أخرى في المنطقة، فإن تسريع الانتقال نحو إنتاج واستهلاك مستدامين وتغيير عملية الإنتاج سيساعده على تقليل الآثار البيئية السلبية.

26. وكان أداء السودان جيداً في مؤشرين، هما: سعة الطاقة المتجددة ودعم الوقود الأحفوري، حيث تم تحقيق هاتين الغايتين بالفعل. لكنه أحرز تقدماً طفيفاً في الالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة، حيث يظل أدائه بعيداً جداً عن الغاية المُسطرة لعام 2020. فيما يُظهر المؤشران الآخران المتعلقان بالنفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة ودعم الوقود الأحفوري تراجعا كبيرا، مما يؤكد ضرورة اعتماد عمليات إنتاج واستهلاك أكثر استدامة وذات تأثيرات إيجابية على البيئة.

27. أما تونس فقد حققت أداءً جيداً في المؤشرات الثلاثة المتعلقة باستهلاك المواد المحلية، والالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة وسعة الطاقة المتجددة، وهي تسير بثبات نحو تحقيقها بحلول عام 2030. لكنها من ناحية أخرى، سجلت تراجعاً في مجال النفايات الخطرة المتولدة أو المعالجة ودعم الوقود الأحفوري، وهو ما يشير إلى أن نظام الإنتاج في تونس غير مستدام ويحتاج إلى بذل جهود إضافية للحد من آثاره الوخيمة على البيئة.

28. أخيراً، يُظهر تحليل التقدم المُحرز لكل بلد على مستوى المؤشر أن بلدان شمال أفريقيا بحاجة إلى مضاعفة جهودها وخاصة في الغاية 4 لهدف التنمية المستدامة 12 (4-12)، والتي تقتضي: "تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والترربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020"، ومؤشرها 1-4-12 و 2-4-12 المتعلقين بالنفايات الخطرة.

29. مما لا شك فيه أن جميع البلدان في المنطقة بعيدة عن الغاية 4-12 المتعلقة بالنفايات الخطرة المتولدة أو المُعالجة، وأن معالجة النفايات الخطرة أثناء عملية الإنتاج لا تحترم المعايير البيئية. فحول شمال أفريقيا تتراجع ولا تتقدم نحو التقليل أو التخلص من النفايات الخطرة أثناء عملية الإنتاج، بل إن النفايات تتزايد بسبب عملية الإنتاج التي لا تحترم المعايير البيئية وعدم إعادة تدوير النفايات. إذ أن لهذه الحالة تأثير كبير على البيئة، لذلك زادت المطالب البيئية من كل أنواع الشركات في شمال أفريقيا بضرورة نهج إدارة أكثر كفاءة وصديقة للبيئة في التعامل مع المنتجات طيلة دورة حياتها من الإنتاج إلى الاستهلاك وحتى التخلص منها. كما يُظهر التحليل أنه وعلى الرغم من الإلحاح المتزايد لأزمة المناخ، ما تزال الحكومات تدعم صناعة الوقود الأحفوري.

30. ولضمان الاستهلاك والإنتاج المستدامين، من الضروري تقليل الأثر المادي، أي الكمية الإجمالية للمواد الخام المستخرجة لتلبية متطلبات الاستهلاك النهائية، وهو مؤشر على الضغوط التي تُمارس على البيئة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للناس. لكن ما يزال نصيب الفرد من الأثر المادي منخفضاً في دول شمال أفريقيا على الرغم من التفاوتات بين البلدان والمعدل المثير للقلق على المستوى العالمي⁹.

31. وتُظهر أحدث البيانات المتاحة أنه في سنة 2017 وحسب عدد الكيلوجرامات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، أن الأثر المادي للجزائر بلغ 1.9، ومصر 2.9، وليبيا 5.6، وموريتانيا 5.7 والمغرب 2.2، والسودان 3.5، وتونس 2.2. والملاحظ أن الأثر المادي يتزايد في شمال أفريقيا، لكن لا يجب أن يتعدى معدل نموه الناتج الاقتصادي على المدى المتوسط. والأكد أن مسألة فصل نمو الأثر المادي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مهمة للغاية.

⁹ عام 1990، تم استخدام حوالي 8.1 طن متري من الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الفرد. في عام 2017، ارتفع هذا الرقم إلى 12.2 طنًا متريًا، بزيادة قدرها 50 في المائة.

الجدول 3: التقدم المُحرز في هدف التنمية المستدامة 12 على مستوى المؤشرات منذ عام 2020،
بشمال أفريقيا

تونس	السودان	المغرب	موريتانيا	ليبيا	مصر	الجزائر	
							استهلاك المواد المحلي
							الالتزام باتفاقيات النفايات الخطرة
							معالجة النفايات الخطرة المتولدة
							سعة الطاقة المتجددة
							إعانات الوقود الأحفوري

مراجع	في الطريق الصحيح أو محافظ على المكتسبات	يواجه تحديات	يواجه تحديات كبيرة
-------	---	--------------	--------------------

المصدر: لوحة معلومات التقدم في إحراز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، 2022.

32. تدلّ زيادة استهلاك المواد المحلية والنفايات الإلكترونية المتولدة للفرد في جميع بلدان شمال أفريقيا (انظر الجدول 4) على أن المنطقة لم تُحسن بعد من كفاءة استخدام مواردها، وأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لفصل أقوى بين الناتج الاقتصادي واستهلاك المواد المحلية.

33. وقد بذلت البلدان بالفعل جهودًا مهمة لتقليل النفايات الإلكترونية. وأطلقت مصر، على سبيل المثال، في 2020 تطبيقًا لتحفيز الناس على إعادة تدوير أجهزتهم الإلكترونية. ويهدف تطبيق E-Tadweer، الذي تم إطلاقه بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى مساعدة المصريين على تقليل استخدامهم للأجهزة الإلكترونية والتخلص منها بأمان بمجرد تعطلها. وبالإضافة إلى تسهيل عملية التخلص من النفايات الإلكترونية بطريقة تحافظ على البيئة، فإن مثل هذه المشاريع تخلق وظائف في مجال معالجة النفايات الإلكترونية. أما في تونس فقد تم إنشاء مركز للمواد القابلة لإعادة التدوير لجمع وإعادة تدوير مختلف النفايات القيمة (نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية)، وإلى جانب التأثير البيئي الإيجابي، يساعد

هذا المشروع على خلق وظائف مباشرة في صناعة التخلص من النفايات وإعادة تدويرها، وفي القطاعات ذات الصلة مثل الهندسة الميكانيكية.

الجدول 4: تطور استهلاك المواد المحلية والنفايات الإلكترونية في شمال أفريقيا

تونس	السودان	المغرب	موريتانيا	ليبيا	مصر	الجزائر	
استهلاك المواد المحلية (بالطن المتري للفرد)							
7.7		4.6	5.5	9.7	6.0	4.8	2000
9.3	5.4	7.9	7.4	11	7.9	9.0	2017
النفايات الإلكترونية (كجم للفرد)							
1.8	0.7	1.2	0.4	8	1.9	3.0	2000
6.4	2.1	4.6	1.4	11.5	5.9	7.1	2019

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الملامح في التّول، 2021.

34. يظهر تحليل درجة التقدم المُحرز في هدف التنمية المستدامة الثاني عشر لبلدان شمال أفريقيا، أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات تقلل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاثات النفايات والملوثات طيلة عمليتي الإنتاج والاستهلاك. في هذا السياق، ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 12، يتم تشجيع البلدان بشدة على الاستثمار في أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وتشمل التدابير المقترحة سياسات محددة واتفاقيات دولية بشأن إدارة المواد المدمرة للبيئة. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي.

35. وأضحى الاستهلاك والإنتاج المسؤولان أمرًا ضروريا وملحًا بالنظر لأزمة ندرة المياه التي تواجه بلدان شمال أفريقيا وتحديات الحصول على الغذاء والطاقة لتلبية الطلب المحلي. وتتفاقم هذه الندرة مع زيادة الطلب بسبب النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك. ويتوقع أن يرتفع عدد السكان في شمال أفريقيا¹⁰ بنسبة 52٪ تقريبًا بين عامي 2020 و 2050، مما سيؤدي إلى مزيد من الضغط على الإنتاج والاستهلاك في المنطقة.

36. وترافق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في شمال أفريقيا مع تدهور بيئي، وهو ما عرض البيئة والحياة والتنمية المستقبلية للخطر. ومن هنا الحاجة إلى العمل لضمان الإنتاج المستدام والمسؤول وتحقيق اقتصاد دائري. ومن شأن فرصة التعافي التي أتاحتها جائحة كورونا قلب الاتجاهات الحالية وتحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك نحو مستقبل أكثر استدامة. لكن النجاح في ذلك سيعتمد على قيام حكومات شمال أفريقيا باعتماد إجراءات وسياسات مناسبة.

37. شهدت شمال أفريقيا ارتفاعًا بنسبة 130٪ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2020 (الجدول 5). هذا المعدل هو أكثر من ضعف الارتفاع العالمي (53٪). سجلت موريتانيا والسودان أعلى معدل نمو لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة خلال هذه الفترة، بينما شهدت ليبيا انخفاضًا في الانبعاثات يعكس انخفاض الأنشطة الاقتصادية بسبب الأزمة السياسية.

¹⁰ من المتوقع أن يصل معدل النمو السكاني في السودان وموريتانيا ومصر إلى 94٪ و 85٪ و 56٪ على التوالي. في المغرب والجزائر وليبيا، سيزداد عدد السكان بأكثر من 24٪. فيما تشهد تونس أدنى معدل نمو سكاني بحوالي 17٪.

الجدول 5. معدل نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري (%)، 2020-1990

معدل النمو الإجمالي	المعدل السنوي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون			
	2020-2010	2010-2000	2000-1990	
102%	31.6%	43.3%	7.1%	الجزائر
183.8%	6.3%	43.1%	86.6%	مصر
38.9%	-16.37%	27.7%	30.1%	ليبيا
295.6%	72.3%	76%	30.5%	موريتانيا
189.4%	18.7%	63.8%	48.9%	المغرب
295.5%	31%	184.8%	6.00%	السودان
114.3%	3.8%	37.8%	49.9%	تونس
132.7%	11.9%	45%	43.4%	شمال أفريقيا
53%	4.9%	32.1%	10.9%	العالم

المصدر: مشروع الكربون العالمي، عالمنا حسب بيانات وحسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

38. يعني الانتقال الناجح زيادة في كفاءة استخدام الموارد، وفصلا للنمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، والقيام بعمل أفضل باستعمال موارد أقل. لكن ما يزال النمو الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك الطاقة والآثار البيئية السلبية مثل انبعاثات الكربون أو تلوث الهواء.

39. وفقاً لتحليل أجراه معهد بروكينغز¹¹، تُعد شمال أفريقيا واحدة من المناطق القليلة التي لم يتحقق فيها الفصل، ولو نسبياً، بين نمو الدخل وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂). بل إن نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما يزال يفوق نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي¹². وعلى عكس المناطق الفرعية الأخرى، مثل آسيا الوسطى، ظلت كثافة الطاقة في الإنتاج شبه راکدة على مدى العقدين الماضيين، بسبب التحول الهيكلي المحدود والقدرة المؤسسية المقيدة ونقص الأسواق التي من شأنها جذب الاستثمار اللازم.

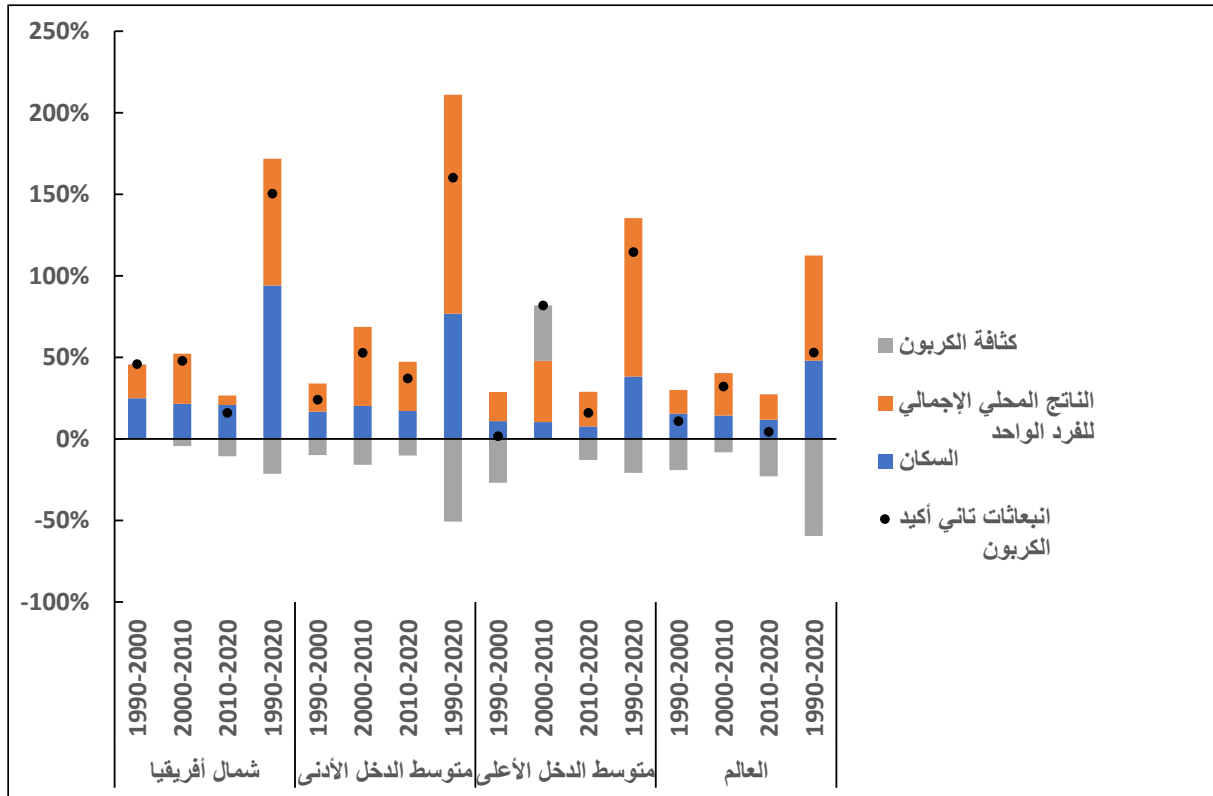
40. يسلط الشكل 3 الضوء على أداء الكربون واستخدام الطاقة في بلدان شمال أفريقيا واتجاهات انبعاثات الكربون المتحللة¹³. ويظهر أن أداء هذه البلدان ضعيف من حيث فصل الانبعاثات عن النمو. كما أن التغيرات في عدد السكان أثرت بشكل كبير على انبعاثات الكربون على مدى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020.

¹¹ <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2021/07/22/decoupling-economic-growth-from-emissions-in-the-middle-east-and-north-africa/>

¹² على مستوى الدول، هناك بعض الاستثناءات لهذا الاتجاه الإقليمي، وتونس أحدها.

¹³ وفقاً للمعادلة التالية: $(C = C/GDP * GDP/Pop * Pop)$ ، حيث C هي انبعاثات الكربون للبلد، و C/GDP هو كثافة الكربون إلى الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر أداء الكربون)، و GDP/Pop هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (النشاط الاقتصادي للبلاد) و Pop هو عدد السكان (حجم الدولة). سيسمح هذا بتحليل أوثق لعوامل أداء الكربون.

الشكل 3: التغيرات في تحلل انبعاثات الكربون 1990-2020 حسب المنطقة.



المصدر: حسابات مكتب شمال أفريقيا باستخدام بيانات وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي.

41. يؤكد تحلل الانبعاثات في شمال أفريقيا أن أداء المنطقة ليس جيدًا من حيث فصل الانبعاثات والنمو مقارنة ببقية دول العالم ومجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وتُعزى الزيادة في الانبعاثات بنسبة 45% في شمال أفريقيا بين عامي 1990 و 2000، بشكل أساسي إلى زيادة عدد السكان (25%). ومن سنة 2000 إلى 2010، استمرت انبعاثات الكربون في الارتفاع بسبب النمو الاقتصادي المتسارع، فأدت زيادة النشاط الاقتصادي بنسبة 30% إلى زيادة انبعاثات الكربون بنحو 50%. في حين يرجع انخفاض انبعاثات الكربون ما بين 2010 و 2020 مقارنة بالفترات الأخرى، إلى انخفاض النشاط الاقتصادي. الزيادة في الانبعاثات ناتجة بشكل أساسي عن زيادة عدد السكان. ويؤكد تحلل الانبعاثات حسب البلد (الشكل 4) عدم وجود فصل للنمو عن الانبعاثات كما يوضح أن زيادة الانبعاثات يُفسره النمو السكاني. وبالنسبة للجزائر مثلا، لوحظ على مدى العقدين الماضيين وجود عوامل مختلفة.

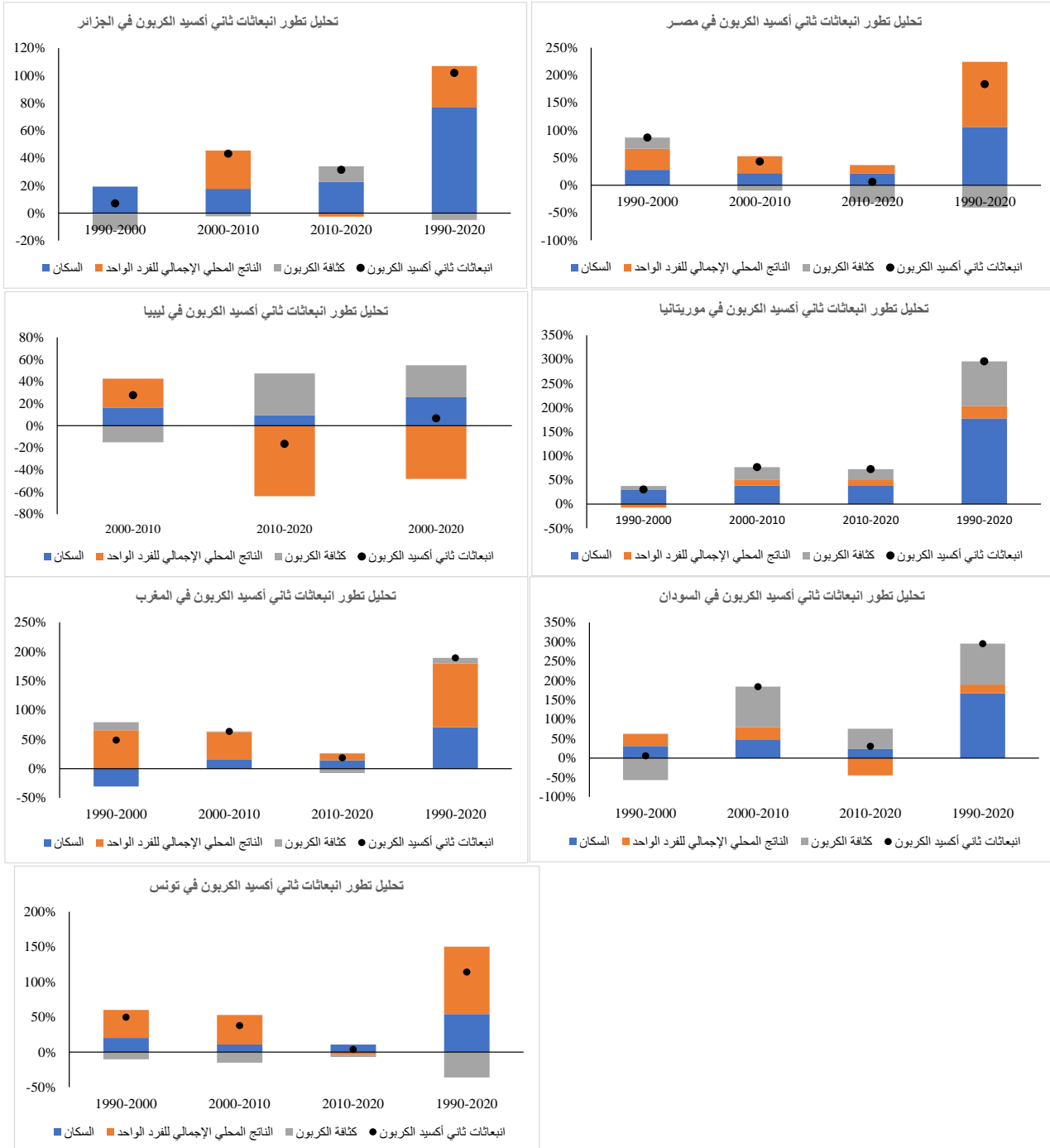
– في الفترة الأولى (1990-2000)، ترافق انخفاض الانبعاثات مع نمو سكاني ولم يكن السبب في ذلك انهيار النشاط الاقتصادي.

– بين عامي 2000 و 2010، توسع الاقتصاد بينما استمرت انبعاثات الكربون في الانخفاض ولكن بسرعة أقل من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يتحقق الفصل الفعلي بين الانبعاثات والنمو، بل كان فصلا نسبيا.

– الفترة 2010-2020 ترافقت مع فصل نسبي للانبعاثات والنمو. على الرغم من أن التحسن في كثافة الكربون كان أسرع مما كان عليه في السنوات السابقة.

42. أثرت الزيادة السكانية بشكل كبير على الجزائر والمنطقة بشكل عام وساهمت في زيادة انبعاثات الكربون خلال الفترة بأكملها، ولم يحدث فصل الانبعاثات عن النمو. وفي ظل عدم وجود تحسّن في إنتاجية الكربون، سيزداد إجمالي انبعاثات الكربون المرتبطة بالطاقة في الجزائر في السنوات القادمة وسيضيف تحديًا مهمًا آخر للبيئة. وهذا ينطبق على جميع بلدان شمال أفريقيا في ظل غياب الإجراءات والسياسات المناسبة. لكن من شأن الانتقال الهيكلي إلى اقتصاد قائم على الخدمات، وتنويع الاقتصاد بالنسبة لمصدري النفط (ليبيا والجزائر) أن يساعد بلدان شمال أفريقيا على تحقيق هذا الفصل.

الشكل 4: التغيرات في تحلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في شمال أفريقيا، حسب البلد 1990-2020



المصدر: حسابات مكتب شمال أفريقيا، اعتمادا على بيانات وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي.

3.2. أدوات السياسة لتحفيز الإنتاج المستدام في شمال أفريقيا

43. شرعت دول شمال أفريقيا في السير على طريق التنمية المستدامة منذ بداية عام 2000 من خلال سن العديد من القوانين والإجراءات الاستراتيجية الموجهة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار بقية أنحاء القارة، أصبح الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (YFP10) هو المرجع الأساسي لتطوير الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة، ويحدد هذا الإطار أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية وهي: (1) الطاقة، (2) المياه والصرف الصحي، (3) الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، (4) التنمية الصناعية.

44. منذ إقرار الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تم تطوير وتنفيذ العديد من البرامج الوطنية والإقليمية في هذا المجال. وتبنت دول شمال أفريقيا بعض السياسات والمبادرات والبرامج والأنشطة الموجهة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. فمثلاً:

- على المستوى دون الإقليمي، تم تطوير مبادرة كفاءة الطاقة لشمال أفريقيا، التي تم بموجبها صياغة وتنفيذ مجموعة متنوعة من السياسات التي تساهم في التنمية المستدامة في مصر والمغرب وتونس.
- تشارك دول شمال أفريقيا في الإستراتيجية الإقليمية للدول العربية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بدعم من جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عقدوا قمتين إقليميتين حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ونتيجة لذلك، أطلقوا استراتيجيتهم الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سبتمبر 2009.
- أطلقت الجزائر خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بعنوان: "42 إجراء لتطوير الاستهلاك والإنتاج المستدامين 2016-2030". إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للبيئة، والمخطط الوطني للبيئة والتنمية 2035، وبرامج الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة.
- كانت مصر (مدينة القاهرة) جزءاً من المشاريع التجريبية لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياسات وخطط التنمية الوطنية والمحلية.
- دعمت الحكومة المصرية أساليب الحياة وريادة الأعمال المستدامة من خلال برامج المقاولات الذكية الموجهة للجامعات.
- في 2016، وقعت وزارة الاتصالات المصرية والسفارة السويسرية مذكرة تفاهم "لدعم تكامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية".
- وافقت تونس على خطة العمل الوطنية للمشتريات العامة المستدامة في عام 2022. كما اعتمدت استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر.

45. من المهم تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. سيتطلب الانتقال نحو اقتصادات مستدامة ومرنة في شمال أفريقيا في نهاية المطاف إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية في المنطقة. تعد أطر وأدوات السياسات الوطنية جيدة التصميم وتنفيذها ضرورية للتحويل الأساسي نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

ثالثاً. دور الشركات، بما فيها الصغرى والمتوسطة، في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني عشر

1.3. الشركات بما فيها الصغرى والمتوسطة والإنتاج المستدام

46. تُعتبر المقاولات في شمال أفريقيا، وخاصة الصغرى والمتوسطة، المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل، ولها آثار اجتماعية وبيئية تراكمية كبيرة، كما أنها تشكل حصة مهمة من إجمالي القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تُعد المقاولات الصغرى والمتوسطة العمود الفقري لبلدان شمال أفريقيا، وسلاسل التوريد للشركات الكبرى. هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة لها تأثيرات بيئية واجتماعية صغيرة نسبياً إذا نظرنا إليها بشكل فردي، لكن كمجموعة، فإن تأثيراتها تفوق بكثير تأثيرات الشركات الكبرى. لذلك فإن التحول نحو نموذج إنتاج مستدام وصديق للبيئة يعدّ أمراً ملحاً بالنسبة للمقاولات الكبرى أو الصغرى والمتوسطة، وبشكل خاص في قطاع التصنيع، الذي يمثل جزءاً كبيراً من استهلاك الموارد، وتلوث الهواء والماء وتوليد النفايات.

47. تغطي أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة على بلدان شمال أفريقيا، مما قد يدفع باقتصاداتها ومجتمعاتها نحو أزمات متعددة وشاملة - تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث - إذا لم تتخذ التدابير المناسبة. ولن يكون تعديل السلوك أو إحداث تحولات منهجية أعمق للإسكان والغذاء والتنقل والطاقة وأنظمة المياه كافياً لتغيير هذا الوضع. بل ستحتاج هذه البلدان إلى تغيير نموذج التنمية الحالي واعتماد نموذج قائم على الفصل بين النمو الاقتصادي والتنمية وبين توليد النفايات والضغط على الموارد الطبيعية، وكذا دمج ذلك كله في النظام التعليمي لدول شمال أفريقيا.

48. يعتبر الانتقال إلى نموذج إنتاج أكثر استدامة أسهل بالنسبة للشركات الكبرى عكس نظيرتها الصغرى والمتوسطة. فهذه الأخيرة تجد صعوبة أكبر في الالتزام بالمعايير البيئية بسبب عوامل مثل نقص المعلومات، ونقص الوصول إلى التمويل، وعدم تكيف القوانين البيئية مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتقني للشركات المحلية والإمكانيات المحدودة للهيئات الرقابية، وصعوبة تعيين موظفين مؤهلين، وقلة الوعي بالقضايا البيئية، وضغوط بيئية أقل من أصحاب المصلحة¹⁴. وتحتاج الحكومات إلى تكثيف جهودها لتعزيز قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة وإطلاق إمكانياتها في هذه المجالات. ويعدّ ذلك ممكناً إذا تمت معالجة إخفاقات السوق والمؤسسات، ووضع سياسات تنتشر العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة من حالة الركود وتجعلها أكثر إنتاجية.

49. على الجانب الإيجابي، أظهرت جائحة كورونا أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تمتلك القدرة على تبني ممارسات مقاولاتية مستدامة، وأن بإمكانها أن تكون أكثر مرونة لتعديل استراتيجيتها وتبني ممارسات تجارية مستدامة. فهذه المقاولات قادرة على أن تصبح أكثر تنافسية وتخفيض تكاليف إنتاجها وتحسن عملها إذا امتلكت التجهيزات والأدوات اللازمة. في مراجعة لـ 200 دراسة حول الاستدامة وأداء الشركات، خلّصت جامعة أكسفورد وشركاء أرابيسك إلى أن 90% من الدراسات في هذا المجال وجدت أن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة قللت من تكلفة رأس مال الشركات على المدى المتوسط، وأن 80% من الدراسات تظهر علاقة إيجابية بين أداء أسعار الأسهم وممارسات الاستدامة الجيدة. وتجدر الإشارة إلى

¹⁴ ورقة سياسات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: "المقاولات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

أن التزام المقاولات بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة يستغرق وقتاً، وأن بإمكان الشركات، بما فيها الصغرى والمتوسطة في منطقة شمال أفريقيا تنفيذ إجراءات أكثر سرعة وكفاءة لتعزيز الإنتاج المستدام. مثل:

- تقليل آثار التصنيع عن طريق استبدال المواد الخام في المنتجات بمواد جرى إعادة تدويرها. ومن شأن الحوافز الحكومية تسريع هذه العملية.
- تقليل النفايات بشكل كبير والحرص على استغلال النفايات التي لا بد منها إلى أقصى درجة (مثل النفايات العضوية كقود أو سماد).
- دعم الشركات الصغرى والمتوسطة ومساعدتها على تبني إجراءات صديقة للبيئة في ممارساتها التجارية.
- الترويج لنماذج أعمال أو حلول جديدة للشركات وخاصة الصغرى والمتوسطة. فالترويج للممارسات المستدامة سيبيح فرصاً تجارية جديدة أو تنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في عدة مجالات: المشتريات العامة، ومعلومات المستهلك (مثل التصنيفات البيئية، والشهادات)، والسياحة المستدامة، ونمط الحياة الحديث، وأنظمة الغذاء.

2.3. التحديات والفرص أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد الدائري

50. وحتى في ظل الأزمات المتعددة الحالية يمكن لبلدان شمال أفريقيا تحقيق نمو شامل، والحد من الفقر وحماية البيئة وتحقيق الاستدامة إذا قامت بالإجراءات ذات الصلة المباشرة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. يكون الغرض من ورائها توفير حياة أفضل لعدد أكبر من الناس دون تقويض الموارد الطبيعية وتدمير النظم البيئية.

51. وسيساعد تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين في إطار مقارنة متكاملة، تشمل كل الشركات الكبرى والصغرى والمتوسطة، في تحقيق خطط التنمية، وتقليل التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستقبلية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة في المنطقة. وتحتاج الحكومات والجهات الفاعلة المختلفة في النظام البيئي إلى النظر في كيفية إدارة أزمات الطاقة والغذاء والمياه. ويمكن الاستناد في ذلك إلى تعزيز وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة ومتكاملة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

52. يعتبر الاقتصاد الدائري وثيق الصلة بجميع قطاعات الاقتصاد، وتوجد أمثلة على تنفيذه الناجح في العديد من البلدان والقطاعات، مثل صناعة السيارات، وصناعة الأغذية، وصناعة النسيج، والصناعات الكيماوية، وإدارة مياه الصرف الصحي. ويمكن للشركات الصغرى والمتوسطة في هذا السياق، أن تلعب دوراً مهماً في الخدمات اللوجستية الموجهة للأعمال التجارية الدائرية وعمليات إعادة التدوير في المنطقة. لكن يجب أن تكون المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة القائمة مزودة بالمهارات المناسبة، بحيث تتوافق مع رؤية المستثمرين والأسواق لاستغلال هذه الفرص. ولاستغلال الاقتصاد الدائري بالشكل الأمثل، يجب على المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى في المنطقة وكل الفرص المتاحة على طول سلاسل القيمة، أن تتوفر على دعم السياسات العامة: دعم الوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التمويل، ودعم الابتكار وتنمية مهارات العمال، والمستثمرين لفهم ودعم نماذج الأعمال التجارية الدائرية بشكل أفضل. ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على التحديات الموجودة، يمكن لحكومات بلدان شمال

أفريقيا أن توفر المهارات الإدارية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والبنى التحتية الأساسية والضرورية، وتعزيز مشاركة هذه المقاولات المحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وضمان استفادتها من الاستثمارات الجديدة في كل مستويات سلسلة القيمة (موردي المواد الخام، تقاسم التكنولوجيا، والوصول إلى السوق). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات، من خلال وكالات ترويج الاستثمار، مساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة في بناء مهاراتها التجارية من خلال توفير الدورات التدريبية والوسائل الأخرى لتحسين تكامل الأسواق.

53. تمثل جائحة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا فرصة جيدة لبلدان شمال أفريقيا حتى تُسرّع تحولها الهيكلي وتنتقل إلى اقتصادات تعتمد على الطاقة المتجددة بشكل أكبر وتستهلك طاقة أقل.

رابعاً. الملاحظات الختامية والتوصيات الخاصة بالسياسات العامة

54. ما يزال أداء بلدان شمال أفريقيا متواضعا في ما يتعلق بهدف التنمية المستدامة رقم 12، على الرغم من الإجراءات السياسات المتخذة. ويعتبر أداء السودان والمغرب ومصر أفضل قليلاً في بعض المؤشرات. لكن يظل من الضروري تحويل الاقتصادات والمجتمعات وجعلها أكثر مقاومة للمناخ وأكثر قدرة على الصمود لضمان ترشيد الإنتاج والاستهلاك. ويمكن للمقاولات أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف في حالة وجود الأدوات والإجراءات السياسية المناسبة.

55. شكلت جائحة كورونا تحدياً غير مسبوق لبلدان شمال أفريقيا، وكشفت عن نقاط الضعف في العديد من جوانب نماذجها الاقتصادية والتنموية. لكنها من ناحية أخرى، أتاحت فرصة مهمة للمنطقة لتسريع التحول الهيكلي لاقتصاداتها وإعادة تشكيل السياسات وممارسات الأعمال التجارية والاستثمارات وخيارات المستهلك التي تدفع أنماط الإنتاج والاستهلاك، بهدف خلق اقتصادات قادرة على الصمود وتضمن رفاهية الإنسان وتحفظ البيئة¹⁵. كما أن التطلع إلى المضي قدماً والاستفادة من الجائحة يوفر فرصة فريدة لتحفيز التحول نحو استهلاك وإنتاج مسؤولان وتسريع التحول الهيكلي لاقتصادات دول شمال أفريقيا. إن تعزيز الاقتصاد الدائري وإيجاد الأدوات المناسبة لخلق نموذج إنتاج أكثر استدامة سيساعد هذه البلدان على التعافي بشكل أفضل. ويمكن للسياسات والإجراءات التالية أن تلعب دوراً أساسياً في تسريع الانتقال إلى استهلاك وإنتاج مسؤولين:

- وضع سياسات شاملة ومتكاملة، والابتعاد عن الخطط القطاعية أو الأحادية التي تزيد من العزلة القطاعية السائدة.
- التركيز على البحث والتطوير وتشجيع الأساليب المبتكرة والجديدة لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.
- تسريع الجهود لتعزيز التعافي الأخضر كجزء من التعافي من الجائحة.
- ضمان تطبيق وتنفيذ أدوات السياسة الحالية مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تعزيز التحول الهيكلي والإصلاحات التي تمكن من التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري. ويمكن أن يشمل ذلك سن قوانين وحوافز لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تحسين

¹⁵ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019: توقعات البيئة العالمية (GEO-6)

مساهمة الموارد، واستعمال أمثل للمنتجات، وتدوير المنتجات الثانوية والنفايات، وبناء القدرات الوطنية لاستيعاب التقنيات النظيفة والاستفادة منها بشكل أفضل ودمج كفاءة الموارد والإنتاج النظيف في السياسات الوطنية.

– الإسراع في تبني سوق الكربون والأدوات الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب، التي تشجع المنتجات الأكثر استدامة، والنماذج التجارية الدائرية وتدفقات الموارد الدائرية.

– وضع سياسات شاملة، تُشرك جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وتحترم الثقافات المحلية وحقوق الإنسان.

– تحسين التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان إدارة أفضل للمواد الكيميائية والنفايات. واعتماد وتنفيذ الوسائل المؤسسية والقانونية لتحديد مسؤوليات القطاعين العام والخاص عن المواد الكيميائية ومراقبة النفايات وتحسين التنسيق الإداري لضمان الالتزام بالقوانين وإنفاذها.

– تسريع زيادة الوعي وبناء القدرات بشأن تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف القطاعات والسياسات الوطنية ودون الوطنية.

56. يرتبط التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري ارتباطاً وثيقاً ببرنامج التوظيف. لذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للتخطيط للانتقال إلى هذا النوع من الاقتصاد الذي يزيد فرص العمل وتنمية المهارات إلى أقصى حد، مما يضمن تعزيز الوظائف اللائقة عبر سلسلة التوريد بأكملها. كما ستكون هناك حاجة لتعزيز تنمية المهارات للاستفادة من فرص العمل الجديدة التي يتيحها الاقتصاد الدائري.

57. يعد دور المقاولات الصغرى والمتوسطة بالغ الأهمية، لذلك يجب تسهيل مشاركتها في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، والاعتراف بأهميتها بالنسبة لهذا النوع من الاقتصاد وخلق فرص العمل في بلدان شمال أفريقيا. وهذا يتطلب تطوير استراتيجية شاملة تطل العديد من المجالات: قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وقدرة أصحاب المصلحة على تطوير بيئات أعمال اقتصادية جزئية مواتية من خلال أطر قانونية وتنظيمية مبسطة، وحوكمة جيدة، وسهولة الحصول على التمويل، وإنشاء بنية تحتية مناسبة، وتعليم داعم، وعمالة ماهرة تتمتع بالصحة والمرونة، فضلاً عن كفاءة المؤسسات العامة والخاصة، وقدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة على تنفيذ ممارسات التشغيل التنافسية واستراتيجيات الأعمال. كما يجب دمج مخطط تنمية هذه المقاولات في استراتيجية التنمية الوطنية في جميع بلدان شمال أفريقيا.

58. تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى زيادة الوعي والتعليم بشأن التنمية المستدامة كأساس للمشاركة والتعاون خاصة لدى الأطفال والشباب. ويمكن للتحول نحو عادات أكثر استدامة في الاستهلاك اليومي في أماكن العمل والمدارس والمنازل أن يعزز عملية الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيوفر التحول الرقمي، من خلال إزالة الطابع المادي، فرصاً من شأنها تسريع الخطى نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني عشر.

المراجع

- بنك التنمية الأفريقي (2020): المشتريات العامة المستدامة، مذكرة إرشادية.
- . التقرير الوطني الطوعي للجزائر 2019: التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ،F. ،Monforti-Ferrario ،E. ،Solazzo ،E. ،Schaaf ،M. ،Muntean ،D. ،Guizzardi ،M. ،Crippa ،E. ،Vignati ،J.G.J. ،Olivier ،E. ،انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الأحفوري من جميع دول العالم - تقرير 2020، ISBN 978-92-76-21515-8doi: ، 2020، مكتب النشر للاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، EUR 30358 EN .JRC121460 ،10.2760 / 143674.
- ،Diaco ،M.؛ Alami Merrouni ،M.؛ Bougarrani ،S (2020) الاقتصاد الدائري في التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي - التقرير الخاص بالمغرب. تقرير الدولة بموجب عقد NEC ENV.F.2./ETU/2018/004 المشروع: "الاقتصاد الدائري في التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي"، adelphi ،ACEN ،Trinomics B.V. ، ،Consult GmbH and Cambridge Econometrics Ltd
- مصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقرير الوطني الطوعي لمصر 2021.
- البرلمان الأوروبي (2020): تقرير حول خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديد.
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD): الانتقال منخفض الكربون، تقرير خاص حول تغير المناخ
- الوكالة الدولية للطاقة (IEA) (2020): تقرير الانتقال نحو الطاقة النظيفة في شمال أفريقيا.
- جيفري د. ساكس، وغيوم لافورتون، وكريستيان كرول، وغرايسون فولر، وفين وولم: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022: من الأزمة إلى التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق حتى عام 2030 وما بعده، مطبعة جامعة كامبريدج.
- ليبيا، التقرير الوطني الطوعي لعام 2020.
- المغرب: الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة برسم 2020.
- وكالة المقاولات الهولندية (2020): تقرير الاقتصاد الدائري وأهداف التنمية المستدامة. كيف تساعد ممارسات الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- جيفري د. ساكس، وغيوم لافورتون، وكريستيان كرول، وغرايسون فولر، وفين وولم: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022: من الأزمة إلى التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق حتى عام 2030 وما بعده، مطبعة جامعة كامبريدج.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التقرير الوطني الطوعي لعام 2020
- السودان، التقرير الوطني الطوعي لعام 2018، تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة للسلام والتنمية في السودان
- لوحة معلومات تقدم أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، 2022
- مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة (2020): مؤشر أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وتقرير لوحات المعلومات لعام 2020. كيغالي ونيويورك: مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة.
- تونس، التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس 2021.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019 (UNEP): توقعات البيئة العالمية (GEO-6)
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) (2019): تقرير تنفيذ خطة 2030 وخطة 2063 في دول شمال أفريقيا
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2022): التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام، المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESWA)، تقرير التنمية المستدامة العربية 2020.